مشروع بيان المجموعة العربية

مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحادي عشر لعام 2026

نيويورك، 26 أبريل 22 مايو 2026

"جلسة النقاش العام"

السيد الرئيس سعادة السفير/ دونج فييت،

1. **تنضم المجموعة العربية لبيان حركة عدم الانحياز.**

2. **يتشرف وفد بلادي بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية؛ وأود أن أتقدم إليكم ولجُمهورية فيتنام بخالص التهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر مُراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026، وتؤكد المجموعة العربية اعتزامها بذل قصارى جهدها للتعاون معكم بغرض إنجاح المؤتمر والتوصل إلى نتائج تلبي تطلعات الدول الأطراف وتُعزز تنفيذ هذه المعاهدة المحورية وتحافظ على مصداقيتها واستدامتها بعد فشلين متكررين منذ آخر دورة ناجحة لمؤتمر المراجعة منذ أكثر من 16 عاماً كاملة.**

السيد الرئيس،

3. **تولي الدول العربية أهمية بالغة لتعزيز منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النووي التي تُعد هذه المعاهدة أساساً لها وحجراً لزاويتها، حيث يؤدي تحقيق عالميتها والتنفيذ الكامل لأحكامها الى النزع الكامل للأسلحة النووية وما يحققه ذلك من تعزيز للسلم والأمن الدوليين والتخلص من أحد أبرز المخاطر الوجودية التي تهدد البشرية بما لها من آثار إنسانية وبيئية مُروعة. كما تؤكد المجموعة العربية أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على التوازن في تنفيذ ركائزها الثلاث، إضافة الى تنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" من ناحية، وعلى تحقيق عالميتها من ناحية أخرى.**

4. **وفي هذا السياق، تقتضي الحاجة للتأكد من فاعلية المنظومة الدولية لعدم الانتشار في منع نقل وتطوير التكنولوجيا النووية لأغراض غير سلمية، والعمل الجاد على تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تمثل حجر الزاوية والمعيار المُتوافق عليه عالمياً للتحقق الدولي في مجال عدم الانتشار النووي. وتؤكد المجموعة العربية في هذا الإطار على أن اتفاق الضمانات الشاملة يعد المتطلب القانوني الذي رسخته المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار وتُشدد على أهمية تحقيق عالميته باعتباره السبيل الوحيد لضمان فاعلية عدم الانتشار، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، مع التنويه بأن تصديق كافة الدول العربية على اتفاق الضمانات الشاملة يعد وفاءً كاملاً من جانبها بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي بمُوجب أحكام المُعاهدة، وتنوه في هذا السياق بالطبيعة الطوعية للبروتوكول الإضافي وأن قرار الانضمام إليه هو قرار سيادي لكل دولة.**

5. **تؤكد المجموعة العربية على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأهمية عدم إعاقة التنمية الاقتصادية والتقنية بالدول الأطراف في المعاهدة أو من خلال التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية السلمية عبر فرض قيود أو التزامات إضافية على الدول غير النووية. كما**

تؤكد المجموعة على ضرورة احترام مبدأ الامتناع عن الأعمال العسكرية ضد المرافق النووية السلمية الخاضعة لنظام الضمانات، وتُنوه في هذا الصدد بأن الحوار والحُلول الدبلوماسية والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السُبل الوحيدة للتعامل مع أي شواغل تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

6. وفي سياق متصل، تجدد المجموعة العربية إدانتها الشديدة للهجمات الإيرانية السافرة بالصواريخ والطائرات المسيرة ضد أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية العراق والتي استهدفت بشكل متعمد المنشآت والمناطق المدنية والبنية التحتية المدنية والحيوية بما في ذلك المناطق السكنية والتجارية ومنشآت الاتصالات والمنشآت النفطية والمطارات والفنادق ومرافق الأمن الغذائي ومواقع الخدمات ومحطات تحلية المياه والموانئ وخزانات الوقود والبعثات الدبلوماسية . كما تود التأكيد على أن هذه الهجمات المتعمدة تشكل انتهاكاً جسيماً لسيادة تلك الدول، وتقوض السلم والأمن في المنطقة وتمثل خرقاً صارخاً للقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، كما تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. كما نود التأكيد على أن الجمهورية الإيرانية لم تمتثل للطلب الملزم الصادر من مجلس الأمن في قراره رقم 2817 لعام 2026 بوقف هجماتها فوراً ضد الدول العربية، وان استمرارها في الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن هجماتها غير المشروعة وغير المبررة، وأنها ملزمة، بموجب قواعد القانون الدولي، بجبر الضرر الكامل عن جميع الأضرار والخسائر الناجمة عن تلك الهجمات، بما في ذلك – حسبما يقتضي الحال – الرد، والتعويض، والترضية. ونشدد على الحق الأصيل للدول العربية المتضررة في الدفاع عن النفس، فردياً أو جماعياً، وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وفي اتخاذ كافة الإجراءات لحماية سيادتها وأمنها واستقرارها.

7. يعد انضمام جميع الدول العربية للمعاهدة بشكل طوعي وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلاً واضحاً على التزامها بأهداف المعاهدة، وستواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في السعي نحو تحقيق أهداف المعاهدة بما في ذلك العمل عبر تكثيف جهود نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات القائمة في هذا الشأن من جانب الدول النووية.

السيد الرئيس،

8. تذكر المجموعة العربية بأن الأطراف المتفاوضة على هذه المعاهدة قد نجحت –بسبب وجود الإرادة السياسية وبالرغم من أجواء الحرب الباردة– في التوصل إليها استناداً إلى صفقة تُلزم الدول النووية الخمس بالتخلص التام من أسلحتها النووية وفقاً للمادة السادسة، في مقابل التزام الدول الأخرى بعدم السعي لامتلاك هذه الأسلحة. من هنا، فإن امتلاك الأسلحة النووية من قبل هذه الدول النووية، وفقاً لنصوص المعاهدة، هو أمرٌ مؤقت وليس حقاً مكتسباً أو وضعاً دائماً. وبعد أكثر من خمسين عاماً من ميلاد المُعاهدة لا تزال الدول النووية، وبكل أسف، تتعامل مع امتلاكها للسلاح النووي كرخصة مفتوحة الأجل بدون أي قيد، وتتنصل من وضع أي إطار زمني محدد لتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، تُعرب المجموعة العربية

عن بالغ قلقها من المحاولات المتكررة التي تقوم بها الدول النووية لإعادة تفسير التزاماتها وفقاً لهذه المادة أو ربط تنفيذها بشروط مسبقة تُفرغها من مضمونها وتُخفف من مستوى إلزاميتها تذرعاً بدواعي الردع والاستقرار الاستراتيجي وعدم مُناسبة البيئة الأمنية المُحيطة، وهو ما سيؤدي لا محالة إلى تقويض مصداقية واستدامة المعاهدة نفسها.

9. كما تؤكد المجموعة العربية على أن استمرار الدول النووية في تبني سياسات وعقائد أمنية وعسكرية تتيح استخدام الأسلحة النووية والتوسع في حالات إمكانية اللجوء لاستخدامها، مع تحديث ترسانتها النووية، والتلويح باستئناف التجارب النووية، وكذا مُمارسات التشارك في الأسلحة النووية وسياسات الردع النووي المُمتد، يتعارض بصورة جوهرية مع نص وروح ومقاصد المعاهدة، ويقوض أهدافها، ويطعن في مصداقيتها ويهدد استمراريتها.

10. وبناء عليه، تدعو المجموعة العربية مجدداً، ولحين القضاء التام على الأسلحة النووية، لإبرام صكوك دولية قانونية ملزمة تمنح الدول الأطراف غير النووية ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول النووية الخمس، بما في ذلك عبر الانضمام دون تحفظ أو شُروط للبروتوكولات المُلحقة بمُعاهدات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف وذلك بالتوازي مع إعلان الالتزام بسياسة عدم المُبادرة باستخدام الأسلحة النووية. وتذكر المجموعة العربية بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 1996 بعدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

11. وتذكر المجموعة العربية بالتداعيات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، كما شهدت عليه التجارب المريرة في مختلف انحاء العالم. وتؤكد الن البعد الإنساني يشكل دافعاً أخلاقياً قوياً يفرض على جميع الدول مسؤولية جماعية لحماية شعوبها من مخاطر هذه الأسلحة المدمرة.

السيد الرئيس،

12. يواجه نظام عدم الانتشار عدداً من التحديات الخطيرة، منها غياب الجهود الجادة والفعالة لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتكرار حالات عدم امتثال دول نووية وغير نووية لأحكام المعاهدة، وغياب التوازن بين نظم الضمانات المطبقة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دول أطراف بالمعاهدة، وبين نظم الضمانات المطبقة على الدول غير أطراف بها، من هنا فإن عدم انضمام إسرائيل مثلاً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير نووي، يحرم المجتمع الدولي –من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية– من استخدام أي آليات للتحقق من طبيعة برنامجها النووي ويُعيق تحقيق عالمية المُعاهدة.

13. وفي هذا السياق تدين المجموعة العربية بشكل قاطع التهديدات النووية غير المسؤولة التي تُطلقها إسرائيل وقادتها وأخرها جاء في كنف إبادة جماعية تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني و في خُروقاتها الواسعة، وفي جرائمها ضد شعوب المنطقة و عدوانها ضد الدول، وانتهاكاتها المُتواصلة لميثاق الأمم المُتحدة والقانون الدولي

وقرارات الأمم المُتحدة، تلك التهديدات، وكان أخرها في أكتوبر 2023، سبق وأدانتها المجموعة العربية بشكل مُطلق وتم توثيقها في خطابات مُرسلة إلى رئيس مجلس الأمن وسكرتير عام الأمم المُتحدة ومدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأدانتها حركة عدم الانحياز والمجموعتان العربية والأفريقية والعديد من الدول الأخرى في عدة مُناسبات، وعبرت عن صدمتها إزاء هذا المُستوى من اللامسؤولية والثقة من الإفلات من العقاب. كما ترحب المجموعة العربية بقيام عدد من الدول بإدانة هذه التهديدات التي تعكس تطرف إسرائيل واستخفافها بالمعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتُبرز الحاجة المُلحة والماسة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي و المعاهدات ذات صلة و الأمم المتحدة والتدابير المؤقتة و الرأي الأستشاري للمحكمة الدولية، بما في ذلك إنهاء احتلالها للأراضي العربية ، مؤكدة أن الالتزام بالقانون الدولي هو واجب لا خيار فيه، وأن تطبيع الإفلات من العقاب يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

14. تؤكد المجموعة العربية على ضرورة تضمين نتائج مؤتمر المراجعة ما يلي:

أ- أهمية قيام الدول الأطراف، لاسيما الدول النووية، ببذل الجهود الجادة والصادقة لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه الجهود الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة، بما في ذلك اتخاذ مؤتمر المراجعة لقرار صريح بفرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة لحين انضمامها إليها كدول غير نووية، وأن ترفض بصورة قاطعة أية محاولات لإضفاء صفة المشروعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف في المعاهدة، بما يؤدي الى خلق المزيد من التوترات الاقليمية والدولية.

ب- وقف أي تعاون تقني مع الدول غير الأطراف بالمعاهدة، وعلى رأسها إسرائيل الطرف الوحيد غير المُنضم للمُعاهدة في منطقة الشرق الأوسط، تقيداً بنصوصها والالتزامات ذات الصلة التي تم إقرارها بالتوافق في مؤتمرات المراجعة، لحين الانضمام إليها كدول غير نووية واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ج- التأكيد على عدم اتساق السياسات التي تتيح استخدام الأسلحة النووية، وكذا مُمارسات التشارك في الأسلحة النووية والردع النووي المُمتد، مع أهداف ومقاصد المعاهدة.

د- امتثال الدول النووية لالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي من خلال برنامج زمني واضح للتخلص من الأسلحة النووية وفقاً لأهداف كمية قابلة للقياس، وإخضاع المواد الانشطارية التي لم تعُد مستخدمةً لأغراض التسلح النووي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان جعل إجراءات نزع السلاح خاضعة للتحقق وغير قابلة للتراجع، وفقاً لما تضمنه الإجراءان 16 و17 من خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام 2010.

هـ- ضمان السيطرة البشرية الكاملة على الترسانات النووية لحين الإزالة التامة لها، والإعراب عن القلق إزاء مساعي دمج الذكاء الاصطناعي في هذا الصدد، في ضوء التهديدات الناشئة المرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحديثة في هذا المجال.

و- التأكيد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حق أصيل غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للمادة الرابعة منها، وبما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورفض أية محاولات للتضييق على هذا الحق أو فرض أية قيود أو شروط عليه تحت أي مبرر وبشكل يتجاوز الالتزامات بمُوجب المُعاهدة.

ز- أهمية تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق النووي بصورة مهنية ومحايدة ووفقاً للنظام الأساسي للوكالة، ودعوة الدول لبذل الجهود والتعاون بشكل كامل مع الوكالة لضمان سلمية برامجها النووية، وبشكل يتفق مع التزاماتها القانونية.

ح- أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تدعيم منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والمسؤولية الخاصة للدول النووية والدول التي لديها قدرات نووية ولم تنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تعزيز الجهود لتيسير دخولها حيز التنفيذ. واستمرار الدول النووية في الالتزام الطوعي بعدم إجراء أي تجارب نووية والامتناع عن أي تصريحات أو تصرفات تُخالف ذلك الالتزام.

ط- دعم جميع المساعي الهادفة لتنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط"، والالتزامات ذات الصلة التي اعتمدتها الدورات اللاحقة لمؤتمر المراجعة عبر الخروج بنتائج واضحة في هذا الخصوص تشمل خُطوات عملية ومُحددة، بما في ذلك دعم مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ي- التأكيد على أن "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" يُعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه بشكل كامل فضلاً عن بقية مُخرجات مؤتمرات المُراجعة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

15. لقد سلّم المجتمع الدولي بأهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن ذلك من شأنه تحقيق عدة أهداف، أهمها: توطيد منظومة عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، بالإضافة إلى الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي بشكل مستقر ومستدام.

16. في هذا الإطار، تعيد المجموعة العربية التأكيد على أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، التزمت المجموعة العربية بنصيبها منها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المحك، بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار عموماً، خاصةً وأن "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" جزء لا يتجزأ من حزمة القرارات التي أدت لاعتماد مقرر التمديد اللانهائي للمعاهدة عام 1995.

17. وإذ تأسف المجموعة العربية مجدداً لعدم عقد مؤتمر عام 2012 الذي دعت إليه خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 مما يمثل إخلالاً بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها، فإن المجموعة العربية تعيد تأكيد رفضها القاطع لأية مزاعم تدفع بأن المحافل متعددة الأطراف بما في ذلك مؤتمر المراجعة أو الأمم المتحدة لا تعد محافل مناسبة لتنفيذ "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط"، أو وضع شروط مسبقة لا تتعلق بنطاق المعاهدة لبدء المفاوضات حول تنفيذ هذا القرار الملزم، وتعتبر المجموعة العربية أن هذه المزاعم تمثل تراجعاً مرفوضاً عما سبق التوصل إليه بتوافق الآراء في هذا الشأن في إطار مؤتمر المراجعة في دوراته المتعاقبة وعن القرارات الدولية ذات الصلة.

18. وفي هذا السياق، تود المجموعة العربية الترحيب مجدداً بعقد ست دورات ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وآخرها الدورة السادسة التي انعقدت في نوفمبر 2025 برئاسة المملكة المغربية وانتهت إلى التوافق على تقرير ختامي موضوعي، وذلك بموجب مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 546/73 الذي نص صراحةً على أن يتخذ هذا المؤتمر قراراته بتوافق الآراء ، وأن تتوصل دول المنطقة وفقاً للقرارات الدولية المعنية الى الترتيبات ذات الصلة بإرادتها الحرة، على أن يكون "قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط" مرجع الإسناد لهذا المؤتمر الأممي. من هنا، يعد هذا المؤتمر ونتائجه الواعدة تكريساً للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأول خطوة عملية يتم اتخاذها لتنفيذ هذا القرار.

19. وتؤكد المجموعة العربية على المسؤولية الخاصة للدول النووية الخمس –خاصة الدول الثلاث الوديعة للمعاهدة– إزاء دعم هذا المؤتمر الأممي، دون الإخلال بمسؤولياتها ذات الصلة في سياق مؤتمرات المراجعة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وتحث جميع الأطراف المدعوة الى هذا المؤتمر الأممي، وتحديداً إسرائيل العُضو المُتغيب الوحيد والولايات المُتحدة المُراقب المُتغيب الوحيد، على المشاركة الصادقة والبناءة فيه، للتوصل لمعاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتُرحب في هذا الصدد بالمُشاركة المُستمرة والبناءة من جانب الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المُتحدة.

السيد الرئيس،

20. إذا ما انتقلنا الى ركيزة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تؤكد المجموعة العربية أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق أصيل غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. وقد حرصت الدول العربية على التأكيد دائماً على تطلعها إلى تطوير برامج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تطوير التشريعات الوطنية وتأسيس قاعدة علمية وبحثية في مختلف مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كخطوة نحو إيجاد تعاون عربي إقليمي وإقامة مشروعات مشتركة في هذا المجال.

21. من هنا، تؤكد المجموعة العربية مجدداً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بالتحقق، وعلى دورها المحوري في مجال دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وعلى أهمية برامج التعاون الفني الذي يعد الأداة الرئيسية للوكالة الدولية لنقل التكنولوجيا النووية السلمية للدول الأعضاء .

كما تؤكد المجموعة على أهمية توافر الموارد المالية الكافية واللازمة بشكل مستدام وقابل للتنبؤ لتمويل برامج التعاون الفني وبما يتيح تنفيذ كافة الأنشطة التي لا يتوافر لها التمويل اللازم.

22. تشيد المجموعة العربية بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GC69/RES/10 بشأن توسيع برنامج التعاون التقني مع دولة فلسطين ليشمل قطاع غزة، ودعوة الوكالة إلى العمل على إقرار برنامج فني خارج الدورة الاعتيادية يشمل قطاع غزة حسب أولويات دولة فلسطين، والطلب منها تعزيز دعمها لدولة فلسطين من خلال برنامج التعاون التقني في الضفة الغربية.

23. كما تؤكد أيضاً المجموعة العربية على أهمية اعتماد مبادئ الشفافية والالتزام بإرشادات الأمن ومعايير الأمان النوويين في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تظل مسؤولية حصرية للدول، عند تطوير الأنشطة والبرامج النووية السلمية.

24. وتؤكد المجموعة العربية على الأهمية التي توليها الدول العربية لتمكين المرأة في مجال نزع السلاح اتصالاً بالسعي نحو تحقيق التوازن بين الجنسين. وبما يتسق مع الفقرة الديباجية 9 من قرار الجمعية العامة رقم 56/71 لعام 2016 والقرارات ذات الصلة.

25. تود المجموعة العربية لفت نظر المجتمع الدولي، وبعد التأكيد على أن جوهر أي إخفاقات أو تعثر يرجع بالأساس لغياب الإرادة السياسية من جانب الدول النووية وبضعة دول أخرى، إلى أهمية تطوير آليات مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية، والقواعد الإجرائية لعقده، والذي يهدف إلى مراجعة سير العمل بالمعاهدة وحث الدول الأطراف على مراجعة هذه الآليات والقواعد بما يكفل الحفاظ على المنظومة الدولية لعدم الانتشار وعدم خروج الدورات المستقبلية للمؤتمر عن سياقه وأهدافه.

26. هذا وإلحاقاً بالفقرات المقترح تضمينها ضمن نتائج المؤتمر، توصي المجموعة العربية في الختام بما يلي:

أ- وضع آلية لتقييم التقدم نحو نزع السلاح النووي عبر إنشاء إطار زمني محدد وواضح بمراحل وإجراءات قابلة للتحقق، والتأكيد على أهمية وجود تقارير دورية مُلزمة للدول النووية حول التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وتضمن تفعيل مبدأي الشفافية والمُحاسبة.

ج- محاربة التهديدات النووية عبر إصدار الدول والمنظمات الدولية لإدانات واضحة للتهديدات باستخدام الأسلحة النووية، خصوصاً التصريحات الإسرائيلية.

د- إقرار صكوك قانونية تُجَرِّم استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه لحين التخلص منه بشكل تام.

هـ-ضمان التوازن بين الركائز الثلاث (نزع السلاح، عدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية) لتعزيز مصداقية المعاهدة، فضلاً عن تطبيق قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

27. إن أمام مؤتمرنا هذا فُرصة لإحراز تقدم حقيقي من خلال تنفيذ الالتزامات السابقة، وتبنى خطة عمل طموحة تعوض الفرص الضائعة بعد مرور أكثر من نصف قرن على التوصل لمعاهدة عدم الانتشار، وتطرح أهدافاً

محددة وملموسة في مجال نزع السلاح النووي الذي يُعد الأولوية التي حددها المجتمع الدولي منذ الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح للجمعية العامة في عام 1978 على الصعيد العالمي، إضافة إلى إحراز التقدم المطلوب والبناء على التقدم المحرز نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحه الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد مُضي أكثر من ربع قرن على تبني قرار 1995.

28. وبناء عليه، تحرص المجموعة العربية على نجاح مؤتمر المراجعة، لأن فشله مرة ثالثة قد يقود لنتائج خطيرة على المنظومة التي ترسيها المعاهدة ومن ثم على السلم والأمن الدوليين في هذه المرحلة الدقيقة. وعلى أهمية تطوير آليات مؤتمر المراجعة بشكل يحقق أهدافه وأولوياته.

وشكراً،،،